المركز الديمقراطي العربي ألمانيا برلين

المؤتمر الدولي العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة

أيام: 1-2-3 نوفمبر 2019
ألمانيا-برلين

شهادة نشر

يشهد السيد رئيس المؤتمر الدولي العلوم الانسانية والاجتماعية الدكتور بحري صابر

بأن الدكتور: فاتح النور رحموني .
جامعة: محمد بوضياف - المسيلة / الجزائر .
قد قام بنشر مقال تحت عنوان : التهديدات اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن في منطقة المتوسط - الهجرة غير الشرعية أنموذجا

في الكتاب الجماعي ذو الترقيم الدولي الخاص بأعمال المؤتمر الدولي العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة

برلين في 2 -11-2019

رئيس المؤتمر

President of the Conference
Dr. Bahri Saber

رئيس المركز

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies
Gensinger Str. 112
Berlin 10315 Tel: 030 - 6396 - 6396861

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين

بالتنسيق مع

مخبر الطفولة والتربية ما قبل التمدرس جامعة لونيسي علي البليدة 2- الجزائر

شـــهـــادة مـــشـــاركـــة

تمنح هذه الشهادة إلى: الدكتور (ة): فاتح النور رحموني، جامعة محمد بوضياف المسيلة/الجزائر

نظير مشاركته (ها) في المؤتمر الدولي المنعقد أيام 1-2-3 نوفمبر 2019 بألمانيا- برلين

الموســوم بـ: " العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة "

بمداخلة موسومة بـ: التهديدات اللا تماثلية وتأثيرها على الأمن في منطقة المتوسط الهجرة غير الشرعية أنموذجا

مدير المخبر | رئيس المؤتمر | رئيس المركز

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies
Gensinger Str 112
Berlin10315 tel: 030 - 6396862 - 63969861

العلوم الإنسانية والاجتماعية
قضايا معاصرة
" التكامل أساس المعرفة "

تنسيق د. بحري صابر

العلوم الإنسانية والاجتماعية قضايا معاصرة " التكامل أساس المعرفة "
Human and Social Sciences Contemporary Issues

Human and Social Sciences
Contemporary Issues

Coordinated by: Dr. BAHRI Saber

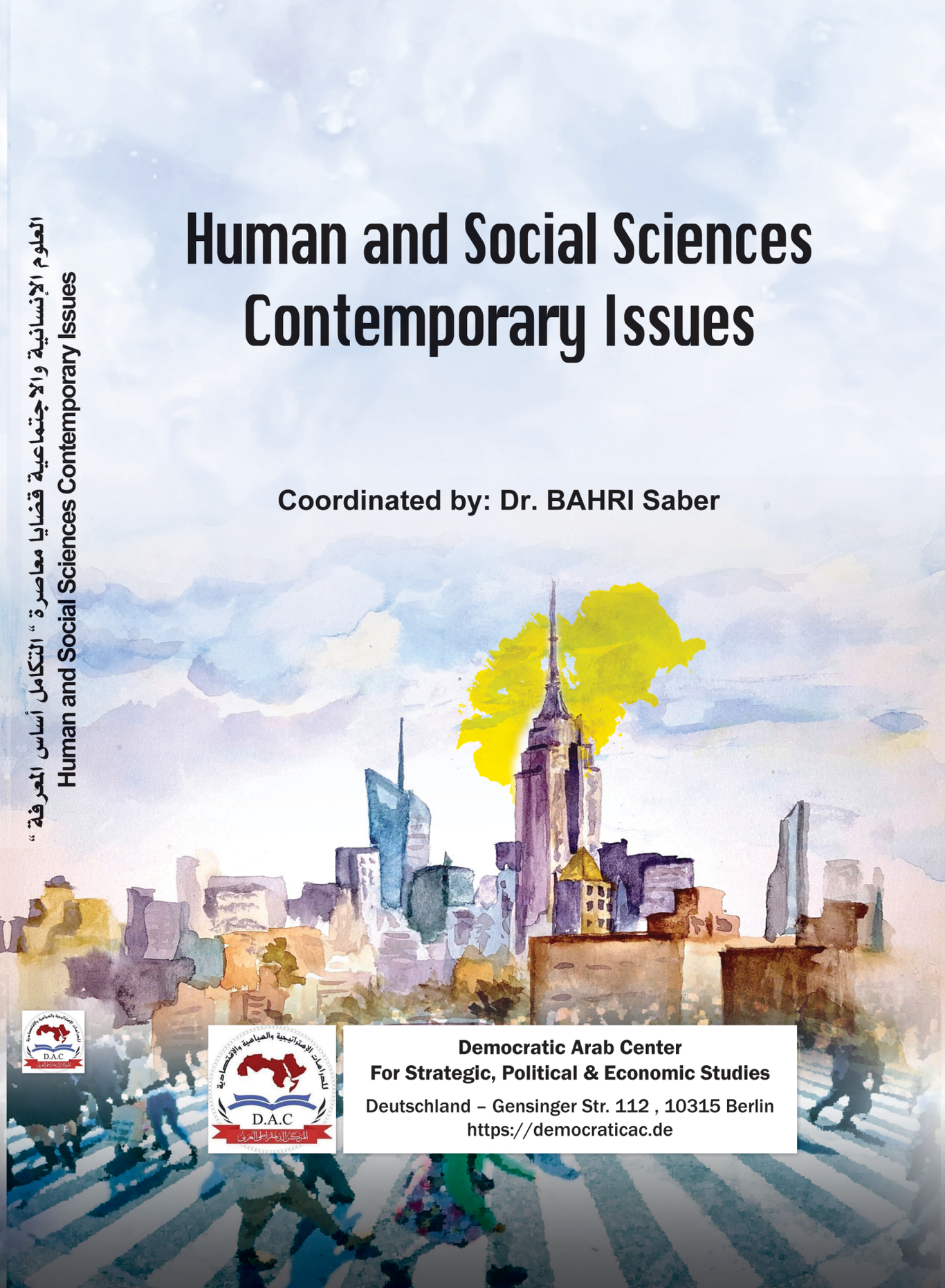

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Deutschland – Gensinger Str. 112 , 10315 Berlin
https://democraticac.de

أعمال المؤتمر الدولي
العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة
التكامل أساس المعرفة
أيام 1-2-3 نوفمبر 2019
ألمانيا- برلين
الجزء الثاني(02)

المؤتمر الدولي العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا
معاصرة التكامل أساس المعرفة
المنظم من طرف
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين
بالتنسيق مع
مخبر الطفولة والتربية ما قبل التمدرس جامعة لونيسي
علي البليدة- الجزائر
أيام 1-2-3 نوفمبر 2019
ألمانيا- برلين

تنسيق: بحري صابر
كتاب: العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة
رقم تسجيل الكتاب :
VR.3373.6348.B
الطبعة الأولى
نوفمبر 2019
الجزء الثاني

الناشر:
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
ألمانيا- برلين
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه ه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .
جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي
برلين- ألمانيا.
2018
All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
Germany:
Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
54884375 -030
91499898 -030
86450098 -030
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: book@democraticac.de

العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة

التكامل أساس المعرفة

رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين

أ.عمار شرعان

مدير مخبر الطفولة والتربية ما قبل التمدرس جامعة لونيسي علي البليدة2- الجزائر

أ.د لورسي عبد القادر

تنسيق:

د.بحري صابر

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

رئيس اللجنة العلمية

د.خرموش منى

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

الرقم	العنوان	الصفحة
	تقديم: العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة د.بحري صابر جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر	
01	المنهج المعرفي في اعادة تأهيل اللغة د.سارة صحراوي ، جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر	9
02	جدلية العلاقة بين المفهوم والواقع في العلوم الاجتماعية: مفهوم المقاولة نموذجا عزيز سعيدي وزارة التعليم والتعليم العالي القطرية	17
03	الإرهاب والتطرف وسبل العلاج أ.د. محمد عبدالرزاق الرعود ، جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن	29
04	مشكلة الهجرة غير النظامية بالمنطقة المغاربية في إطار التكامل والتسوية الشاملة للمشاكل العالقة. د.سمير بن عياش ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر	50
05	مراجعة أدبية حول نشأة مفهوم المرونة الباحثة: هويدة معلاوي طالبة باحثة في علم النفس كلية علوم التربية ، جامعة محمد الخامس ،المملكة المغربية الأستاذ: عدنان جزولي أستاذ باحث بكلية علوم التربية ،جامعة محمد الخامس ،المملكة المغربية	67
06	الإدمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصيةلدى عينة من إطارات مؤسسة سونلغاز ، قسنطينة- د.بن عبد الرحمن الطاهر أ.قدور عماد أ.فلاحي بلال كلية علم النفس وعلوم التربية-جامعة قسنطينة2- الجزائر	77
07	مدى إستجابة برامج التكوين المستمر لأساتذة التعليم المتوسط لمتطلبات مناهج الإصلاح (2003/2002). د.بوعزة الصالح ط د. أمال بعيبش جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر	89

08	استخدام مدخل النظم في وضع خطة استراتيجية للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع د. صفاء عبد العزيز أبو سعده مدرس إدارة الأعمال جامعة السويس- مصر	105
09	اللغة العربية ولهجاتها المعاصرة تعايش أم اصطدام أ.د خالد بوزياني المدرسة العليا للأساتذة طالب عبد الرحمان الأغواط-الجزائر	123
10	واقع وآفاق التنمية السياحية بتلمسان الزيانية (الجزائر) د.صبرينة دحماني قسم علم الآثار، جامعة تلمسان- الجزائر	134
11	التلميذ واللغة العربية والإسلام في المدارس الأوروبية. د.:ناش رضوان، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، كلية العلوم الإسلامية الخروبة- الجزائر	143
12	الدوافع المرتبطة بالعنف الأسري ومعالجتها بين الفقه والقانون د. ابتسام عيسى محمود كلية الامام الاعظم(رحمه الله) الجامعة العراق	149
13	جهود الحكم المستنصر في تطور الحركة العلمية في الأندلس د. برزان ميسر حامد احمد الحميد قسم التاريخ ، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة الموصل ، العراق	171
14	محطات في مسار تأسيس علم الاجتماع العربي المعاصر: تحليل نقدي لإسهامات أحمد موسى بدوي- نظرية القواعد المتصارعة نموذجا. د.عقون مليكة ، جامعة معسكر - الجزائر	188
15	ثالوث الصراعات (الطائفية ، الإسلام السياسي ، الإسلاموفوبيا) أ.كعبي عائشة ، جامعة وهران2- محمد بن أحمد- الجزار أ.كعبي عبد المجيد ، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس- الجزائر	194
16	التهديدات اللا تماثلية وتأثيرها على الأمن في منطقة المتوسط الهجرة غير الشرعية أنموذجا د.فاتح النور رحموني ، جامعة المسيلة- الجزائر د.نصير لعرباوي ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر ط د. حدة قرعيش ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر	210
17	الترجمة الآلية للنص العربي: واقع ترجمي أم سراب رقمي ؟	220

	د.زكرياء محي الدين يوسف ،جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، معهد الترجمة ، مخبر ترجمة الوثائق التاريخية ، الجزائر أ.د مليكة النوي ، جامعة الحاج لخضر-باتنة1 ، قسم اللغة والأدب العربي ، الجزائر	
18	جمعيات المجتمع المدني ودورها في خدمة الأسر المعوزة د. بوعليت محمد ، جامعة عمار ثليجي الأغواط-الجزائر	234
19	اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر(دراسة ميدانية بمتوسطة خامس علي وحليش حسين بتيزي وزو والضفة الخضراء بالجزائر) د. حفيظة خلوف ، جامعة: مولود معمري بتيزي وزو – قطب تامدا- الجزائر	242
20	مستشار التّوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ودوره في التّحضير النّفسي والبيداغوجي للتّلاميذ المقبلين على إحتياز شهادة البكالوريا من وجهة إدراك تلاميذ السّنة الثالثة من التّعليم الثانوي دراسة ميدانية بمؤسّسات التّعليم الثانوي لولاية البليدة وسط- أ.جبلي عز الدين ، جامعة لونيسي علي العفرون ـ البليدة2- الجزائر أ.عليك نامية ، جامعة لونيسي علي العفرون ـ البليدة2	264
21	إعداد معلم التربية الفكرية أثناء الخدمة وعلاقته بتكوين المفاهيم لدى طلابه المعاقين عقليا د. هناء فتحي محمد الخولي، جامعة حائل- المملكة العربية السعودية	315
22	السياحة الثقافية بمدينة فاس: واقع ورهانات Cultural tourism in Fez city: Reality and Bets أ.سكينة البقالي جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس-المغرب د. صباح سرغيني جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس-المغرب	323

تقديم:

لا يمكن لأي دولة أن تنمو وتتطور دون أن تطور مجال البحث العلمي الذي يعد الركيزة الأساسية لأي رقي يمكن أن تنشده الدول اليوم ، وتطوير البحث العلمي لا يكون في مجال دون غيره ذلك أن كل العلوم تتكامل فيما بينها لتحقيق هدف واحد وهو خدمة الإنسان بالدرجة الأولى ، لذا فيخطأ من يعتقد أن الإهتمام بمجال دون غيره هو المنفذ للتطوير ذلك أن المنفذ الوحيد لتطور وتقدم الأمم هو إيلاء كل مجال حقه دون أي تمييز أو تعصب وهو المسار الذي ننطلق منه للتطوير(بحري صابر ، 2018).

ولعل المؤتمر الدولي العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة قد إنطلق من فكرتين أساسيتين ، الأولى تؤكد أهم القضايا المعاصرة التي أضحت تعالجها العلوم الانسانية والاجتماعية في محاولة للتجديد والتطوير وهو أحد الرهانات والمسائل التي تطرح في ظل المقاربات المعرفية المختلفة ، والفكرة الثانية تنطلق من أساس المعرفة وهو تكامل العلوم لخدمة الإنسان بالدرجة الأولى.

إن مختلف حقول العلوم الانسانية والاجتماعية على الرغم من أنها تعيش اليوم العديد من الأزمات في دراسة المشكلات ومعالجة القضايا الراهنة إلا أنها لا تزال تشكل رصيدا معرفيا يساهم في بلورة المفاهيم والنظريات حول القضايا الانسانية والاجتماعية التي تحتاج لتكاتف جميع الجهود لمعالجتها وفق قضايا إنسانية.

إن إستشعارنا بأهمية تناول مقاربة تكاملية في دراسة المشكلات ليس وليد الساعة ذلك أن القضايا الانسانية والاجتماعية تطرح في تخصصات متعددة وفق مقاربات وزوايا مختلفة ما يجعل من حقيقة محاولة بناء جسر للتواصل المعرفي الجامع للعلوم الهدف الأسمى لتقريب الرؤية في معالجة قضايا الإنسان على إعتبار أن الهدف الأسمى لكل تخصص ومعرفة هو خدمة الإنسان وتحقيق الرفاه له بتنويره للسبيل نحو الهدف الانساني المنشود في تخطيط رؤية مستقبلية لبناء منحى إنساني في مجال تكامل العلوم لخدمة الفرد.

ولأن العلوم الانسانية والاجتماعية تلعب دورا أساسيا في عالم المعرفة اليوم خاصة وأن كل العلوم تنطلق منها في محاولة لتحقيق تنمية مستدامة على مختلف الأصعدة الإنسانية التي تتمظهر بقضايا إنسانية واجتماعية متنوعة ومتباينة إلى حدا ما.

ما فتأت الكثير من القضايا تطرح هنا وهناك وفق مقاربات معرفية في ظل كل التخصصات أين يمكن النظر إلى كل قضية إنسانية أو إجتماعية من عدة أبعاد تخصصية ، وهو ما يجعل من التناول النسقي المتكامل لمختلف التخصصات أمر جد هام بالنظر لتلاقح المعرفة لتكوين إنسان يتمتع بالرفاه.

تتوقف تطورات المجتمعات على تطور المعارف ومدى مساهمتها كفاعل أساسي في التنمية بشتى مجالاتها ، أين تعد مسألة النظرية والواقع أحد أهم الإشكاليات التي تطرح في مجال المعرفة الإنسانية ، ذلك أن رقي الأمم وتطورها يتوقف على مساهمة مراكز البحث ومؤسساته في دراسة المشكلات التي

تعاني منها المجتمعات في إطار إيجاد الحلول المناسبة للمعضلات البشرية كل على مستواه ومن منظوره ، على إعتبار أن العلوم لا تتنافس فيما بينها بقدر ما هي تكمل بعضها البعض خدمة للبشرية والإنسانية جمعاء بدون النظر لإختلاف العرق ، الدين ، الجنس.....

مركز إهتمام مختلف العلوم هو الإنسان من زوايات متعددة ، إن فهم الإنسان بكل تعقيداته ليس بالأمر السهل وهو ما يجعل الدراسات والأبحاث دائما تتجه نحو إستقصاء وتحليل سلوكياته المختلفة في محاولة لفهم الإنسان من حيث القدرات والمهارات والطاقات وهو أمر يستدعي تداخل الكثير من العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيعية والبيولوجية والطبية في محاولة لرصد ما يحدث داخل هذا الكائن الحي الذي يبقى قابلا للدراسة في أي وقت وفي أي مكان من خلال فهم الماضي والحاضر وإستشراف المستقبل.

وإننا من هذه الزوايا نحاول أن نقدم إسهاما وفق رؤيتنا الخاصة في طرح مختلف القضايا المعاصرة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في ظل الآمال المنتظرة والآفاق المستقبلية التي سوف تحقق من خلال رؤية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

د.بحري صابر ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2/ الجزائر

التهديدات اللا تماثلية وتأثيرها على الأمن في منطقة المتوسط الهجرة غير الشرعية أنموذجا

The Asymmetric threats and their impact on security in the Mediterranean region-illegal immigration a model

د.فاتح النور رحموني ، جامعة المسيلة- الجزائر
د.نصير لعرباوي ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر
ط د. حدة قرعيش ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

مقدمة:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من بين أهم المناطق في العالم التي شهدت في السنوات الأخيرة تصاعدا كبيرا في مستوى التهديدات الأمنية اللا تماثلية ، وتعد الهجرة غير الشرعية من أبرز هذه التهديدات ، فقد ارتفعت نسبتها منذ بداية موجات الربيع العربي بشكل غير مسبوق ، حيث تضاعفت نسبة موجات المهاجرين عبر البحر من شمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا ، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا حقيقيا على الأمن والاستقرار في المنطقة ، وانعكست عنها العديد من المخاطر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين ، كما أثارت العديد من الإشكالات المتعلقة بتحديد السبل والآليات الكفيلة بمحاربتها ، خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي تعتبر المتضرر الأكبر منها ، ولذلك فان الإشكالية الأساسية التي تثار في هذا الإطار هي:

-كيف أثرت التهديدات اللا تماثلية خاصة الهجرة غير الشرعية على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بالتهديدات اللا تماثلية ؟

-فيما تكمن اسباب الهجرة غير الشرعية وما هي انعكاساتها ؟

-كيف أثرت التهديدات اللا تماثلية على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ؟

-ما هي السياسات المعتمدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ؟

-ما هو مستقبل الأمن في المتوسط في ظل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

أولا- مفاهيم الدراسة

الأمن: يكتسي مفهوم الأمن الكثير من الغموض والجدل ، ويظهر ذلك في اختلاف وتعدد التعريفات في العديد من الاتجاهات الفكرية والسياسية ، فرغم اعتباره قيمة ثابتة ضرورية وملازمة للوجود البشري ، غير أن الجدل ظل بارزا في تحدد معانيه بدقة ، وبما أن تقديم مفهوم جامع ومانع يبدو متعذرا في ظل هذا الجدل ، يكفي تقديم مجموعة من التعاريف الأكثر استخداما وشيوعا. ففي إطاره اللغوي يعرف الأمن بأنه ضد الخوف ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو " اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة".(عبد الرحمان أسامة ، 2011 ، ص.13) وكلمة أمن Sécurité تعني التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité ، وهي مصطلح لاتيني يعود في الأصل إلى مصطلح Sécuritas أي المضمون المؤكد Sûr=Securus. (Gornu Gérard,1987,p.752)

ومن بين أهم التعريفات المعتمدة في الدراسات الأكاديمية تعريف ولتر ليبمان Walter Lippmann "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيّم الأساسية ، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيّم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"، وتعريف آرنولد وولفر Arnold Walfers "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيّم المكتسبة ، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيّم للخطر".(جون بيليس ، وستيف سميث ، 2004 ، ص.414) ويرتبط الأمن ارتباطا وثيقا بالدولة ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الأمن عن وظيفة الدولة ، حيث يعتبر البحث عن الأمن السبب الرئيس لنشأة الدولة ، ورغم تطور وتغير النظام الدولي كان ولازال الأمن يمثل المصلحة العليا للدولة والمجتمع الدولي ، كما أن التهديدات الأمنية بدورها تطورت من تهديدات مباشرة وبسيطة تنحصر في التهديدات العسكرية إلى تهديدات أمنية معقدة ومتعددة ومترابطة تعرف بالتهديدات اللا تماثلية.

التهديدات اللا تماثلية: اللا تماثل يعني الاختلاف والتفاوت ونفي التشابه والاتفاق.(المنجد الأبجدي ، 1989 ، ص.420) وهي التهديدات الأخرى من غير التهديدات العسكرية التقليدية التي ظلت تفرض منطق أمن الدول دون غيره ، غير أن التحولات الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة أفرزت تهديدات جديدة تتجاوز البعد العسكري مثل الإرهاب والهجرة غير شرعية والجريمة المنظمة والأمراض العابرة للحدود والتلوث البيئي وغيرها من التهديدات الأمنية اللا تماثلية ، وهي تعبر عن مفهوم موسع وشامل للأمن يتجاوز المفهوم الضيق القائم على العامل العسكري ، فهو مفهوم يتضمن أبعادا متداخلة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية بيئية ، وهو مفهوم يتجاوز منطق أمن الدولة إلى مستويات أخرى مثل أمن الفرد وأمن المجتمع وأمن النظام الإقليمي والدولي ، فأصبحت قضية الأمن قضية معقدة تتجاوز قدرات الدولة في معالجتها فهي عابرة للحدود ، وتفرض عليها التعاون مع منظوماتها الإقليمية والعالمية لمواجهتها.

الهجرة: هي ظاهرة تاريخية ملازمة للوجود البشري ، تعبر عن رغبة الإنسان في التنقل الدائم والبحث عن مستويات معيشية أفضل ، ارتبطت أساسا بظروف حياة الناس والبحث عن الاستقرار والأمن ومناطق الثروات. وتعني الهجرة الانتقال من مكان إلى آخر من أجل العيش مع نية البقاء لفترة طويلة ، ويستثنى من ذلك السفر لغرض السياحة والاستشفاء وغيرها ، وتكون من دولة أو قارة إلى دولة أو قارة أخرى وهي الهجرة الدولية ، كما قد تكون من مدينة إلى مدينة أخرى في نفس الدولة وهي الهجرة الداخلية.(جبلي علي عبد الرزاق ، 2005 ، ص.313) وتعرف في علم السكان Démographie بأنها عمليات الانتقال الفردي أو الجماعي من مكان إلى آخر بحثا عن أوضاع اجتماعية واقتصادية وأمنية أفضل أو قد تكون هروبا من صعوبات المناخ والكوارث الطبيعية ، وبهذا شكلت الهجرة وسيلة أساسية للعمران البشري والحضاري ، غير أن الهجرة منذ معاهدة ويستفاليا (1648) تجاوزت الطريقة التقليدية الفوضوية ، فقد أصبحت تخضع لأطر تضبطها وتنظمها بين الدول ، فالهجرة لن تكون إلا من خلال اتفاق بين الدولة المرسلة والدولة المستضيفة للمهاجر من خلال تأشيرة الدخول ، أما إذا خرجت عن الأطر التنظيمية السياسية للدول ، فقد تتحول من ظاهرة صحية داعمة للاقتصاد والإنتاج ، إلى ظاهرة مرضية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار ، وهذه الظاهرة تعرف بالهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية: إذا تمت الهجرة في إطارها التنظيمي والقانوني بين الدول فهي المعروفة بالهجرة الشرعية ، أما إذا قام المهاجر بالدخول إلى دولة أخرى غير دولته بدون إذن مسبق أو تأشيرة فهي هجرة غير شرعية.(بشير هشام ، 2010 ، ص.170) وهي هجرة تتم بطرق غير قانونية خارج رقابة الدول ومؤسساتها ، ومنه تعتبر هجرة سرية يتم من خلالها تجاوز الحدود البرية أو البحرة للدولة بطريقة غير قانونية والإقامة بها بطريقة غير مشروعة ، وتعرف عند الشباب بمصطلح "الحرقة" ويقصد بها التخفي عن سلطات الدولة المستقبلة ودخول أراضيها من أجل الإقامة الدائمة بها أو العبور إلى دولة أخرى مجاورة. والهجرة غير الشرعية نوعان الأولى هي هجرة غير شرعية إلى داخل البلاد ، ويقصد بهم المهاجرين الوافدين إلى الدولة المستقبلة للهجرة سواء باعتبارها مكان للإقامة الدائمة أو باتخاذها مركز عبور نحو دولة أخرى ، أما الثانية فهي هجرة غير شرعية إلى خارج البلاد ، وهم المهاجرون الذين يغادرون بلدانهم بطريقة سرية وغير شرعية باتجاه دول أخرى تتوفر فيها ظروف أفضل للعيش. (غربي محمد ، وآخرون ، 2014 ، ص.23-24)

ثانيا- الهجرة غير الشرعية: الأسباب والانعكاسات:

أسباب الهجرة غير الشرعية: تتعدد أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية من دولة إلى أخرى غير أن مجملها تتعلق بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلدان المنتجة للهجرة ، والتي تنعكس عنها مستويات متدنية في المعيشة وانتشار للبطالة والعنف الاجتماعي والاستبداد السياسي ومصادرة الحريات والحقوق وغيرها من الممارسات التسلطية ، والتي تعبر في النهاية عن فشل السياسات التنموية في البلدان النامية ، وفي حالات أخرى قد تكون نتيجة لحروب داخلية أو صراعات عرقية أو اثنية أو دينية. ويمكن تفصيل تلك الأسباب على النحو التالي:

الأسباب الاقتصادية: تعد الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل المشجعة على الهجرة غير الشرعية ، فالمشاكل الاقتصادية الناتجة عن فشل التنمية الاقتصادية مثل تدني مستوى المعيشة وانتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل وتراجع القدرة الشرائية وغيرها ، كلها عوامل تساهم في تزايد نسبة الهجرة. خاصة وأنه أصبح بإمكان الشباب في أي منطقة من العالم من خلال تطور وسائل الاتصال الاطلاع على مستويات المعيشة التي تتمتع بها المجتمعات الأخرى ، ومقارنتها بمستوى معيشته.(الأشخم موسى ، 2007 ، ص.98) فالشباب اليوم في الدول الفقيرة أصبح منفتحا على العالم ، يتابع باهتمام أنماط ومستويات الحياة في الدول والمجتمعات الغربية ، وهو ما يجعله يبحث عن سبل الهجرة غير الشرعية نحو ما يعتبره الجنة الموعودة في ما وراء البحار.

الأسباب الاجتماعية: يؤدي ضعف التنمية الاجتماعية إلى العديد من المشاكل الاجتماعية مثل ارتفاع نسب البطالة والفقر والعنف الاجتماعي والتفكك الأسري والبيروقراطية وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلى غياب الاستقرار وفقدان الأمن الاجتماعي ، وهو ما يدفع الشباب إلى البحث عن أوضاع اجتماعية أكثر استقرارا تحقق له كرامته وكيانه ، فيلجأ إلى الهجرة نحو بلدان أخرى تتحقق فيها شروط الحياة الكريمة. كما يعتبر أيضا عدم التوازن الديمغرافي الذي تعرفه هذه الدول حيث تشهد معدلات مرتفعة من النمو السكاني ، في ظل تواجدها في مناطق تشح فيها الموارد ومتطلبات الحياة الضرورية أمام فشل السياسات التنموية ، أو في

ظل وجود سياسات استعمارية اقتصاديا تعيق جهود التنمية فيها بطرق مختلفة ، كل ذلك يعد عاملا أساسيا في التفكير في الهجرة نحو مناطق أخرى تتوفر فيها هذه ظروف حياة أفضل.

الأسباب السياسية: يعتبر ضعف التنمية السياسية من أهم مسببات الهجرة غير الشرعية ، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي والصراعات السياسية نتيجة ضعف المؤسسات السياسية وانحرافها عن أدوارها الدستورية إلى نشر اليأس لدى الشباب وتدفعهم إلى الهجرة هروبا من التهميش ، كما تتميز هذه الأنظمة السياسية التسلطية بالتضييق على الحريات الفردية والجماعية ، والإفراط في استخدام العنف بواسطة الأجهزة الأمنية مما يدفع الشباب إلى الهجرة هروبا من القهر والاضطهاد. كما لا يمكن إغفال العامل التاريخي كسبب أساسي في فشل التنمية في الدول المصدرة للهجرة ، فمعظم الدول الإفريقية مثلا لا تزال تعاني من التدخل الفرنسي في شؤونها السياسية الداخلية وترهن قراراتها السياسية من خلال التحكم في توجيه النخب الحاكمة ، وتعمل دائما على إفشال عمليات التحول الديمقراطي الفعلية وتدعم الانقلابات العسكرية والنخب التي تضمن الحفاظ على مصالحها.

وتعتبر الأوضاع المغرية في الدول المستقبلة من أهم العوامل المشجعة على الهجرة غير الشرعية ، أين يرتفع مستوى المعيشة وتتوفر مناصب العمل نتيجة انخفاض معدلات النمو السكاني ، ويتمتع الأفراد بالاستفادة من الخدمات الصحية والحريات والحقوق الاجتماعية والسياسية ، وتوفر الأمن والاستقرار ، ووجود أفق أفضل لحياة كريمة.

انعكاسات الهجرة غير الشرعية: للهجرة غير الشرعية العديد من الانعكاسات السلبية على العديد من المجالات خاصة إلى الدول المستقبلة ، ومن أهمها:

الانعكاسات الاجتماعية: تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تغيير التركيبة الاجتماعية خاصة بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين ، حيث تشكل نسبة الذكور من فئة الشباب الأغلبية الساحقة من المهاجرين ، وهي تشكل خللا كبيرا في التركيبة السكانية للبلد المصدر للمهاجرين الذي يصبح مجتمع يفتقر لفئة الشباب من الذكور ، وفي المقابل يرتفع عدد هؤلاء بنسبة كبيرة في البلدان المستقبلة للمهاجرين ، وهو ما يخلق عدم توازن في التركيبة الديمغرافية تصاحبه مشاكل اجتماعية متعددة ، وتغيير في الخريطة السكانية. خاصة في ظل التفاوت الكبير في نسبة النمو الديمغرافي حيث تتوقع الأمم المتحدة نموا قويا في إفريقيا خلال الـ 50 سنة القادمة بمعدل 01.64 % مقابل معدل -00.24 % في أوروبا.(تقرير ، 2008 ، ص.29) كما أن الهجرة غير الشرعية تثير مشاكل اجتماعية أخرى كلجوء المهاجرين إلى سبل أخرى لكسب عيشهم عند إخفاقهم في الحصول على وظائف عمل منتظمة ، فقد يمتهنون عمليات السرقة والنهب أو النصب والاحتيال أو استخدام العنف أو التسول أو الدعارة أو غيرها من الأساليب والمهن غير القانونية للحفاظ على حياتهم وكسب قوت يومهم ، وهو ما يضاعف حجم المشاكل الاجتماعية في الدول التي تستقبلهم.

الانعكاسات الاقتصادية: في هذا الجانب تعاني الدول المصدرة للمهاجرين نزيفا حادا في طاقاتها البشرية وفي اليد العاملة الضرورية لإحداث التنمية والإقلاع الاقتصادي ، خاصة إذا كان هؤلاء المهاجرين من حاملي الشهادات أو من ذوي المستوى العالي ، حيث تعتبر فئة الشباب أكبر نسبة من المهاجرين وهي القوة العاملة التي تضيعها الدول النامية. في حين تستفيد منها بالمقابل الدول المستقبلة كقوة عاملة إضافية ، في ظل

شيخوخة المجتمع الأوروبي الذي يتوقع أن يفقد حوالي 30 مليون نسمة مع حلول سنة 2050 من مجموع سكان أوروبا البالغ 738 مليون نسمة.(تقرير أممي ، 2017 ، ص.17) غير أن هذه اليد العاملة الوافدة تؤدي من جهة ثانية إلى الإخلال بآليات سوق العمل والتأثير في التوازن بين العرض والطلب نتيجة كثرة العمالة المتسللة.(مجدوب عبد المؤمن ، 2014 ، ص.307، 306) حيث يلجأ إليهم الخواص لتدني أجورهم فينعكس ذلك على ارتفاع نسبة البطالة بالنسبة للعمال المحليين ، ويعاني العامل المهاجر من جهة ثانية من الاستغلال.

الانعكاسات السياسية والأمنية: تؤثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات والاستقرار السياسي والأمني للدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين ، ومن أهم تلك الانعكاسات ما يلي:

-تؤثر على حسن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدان المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم ، فتتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل معهم ، حيث ترفض الدول الأوروبية مثلا استقبال المهاجرين الأفارقة والعرب وتلقي المسؤولية على بلدانهم الأصلية فيما يخص التحكم في الرقابة على حدودها.

-قد تستغلهم الدول المستقبلة في مخططات وبرامج تخريبية ضد بلدانهم أو لأغراض التجسس.

-استغلالهم من طرف الدول المستقبلة في إثارة النعرات الطائفية والعرقية من أجل تقسيم بلدانهم بغرض استغلالها ، ومثال ذلك السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه مستعمراتها التقليدية ، حيث تستغل بعض الأقليات والمهاجرين المقيمين على أراضيها للتدخل في شؤون بلدانهم.

-تستغل جماعات الجريمة المنظمة المهاجرين غير الشرعيين في نشاطاتها الإجرامية ، بموجب حاجتهم إلى العمل وصعوبة حصولهم عليه بدون وثائق ، وبالتالي يصبح المهاجرون مصدر تهديد أمني.

الانعكاسات الثقافية والحضارية: تطرح مسألة الهجرة غير الشرعية إشكالات كبيرة في الجانب الثقافي والحضاري ، حيث أن المهاجرين غير الشرعيين خاصة من المسلمين والأفارقة يواجهون إشكالية الاندماج في المجتمعات الأوروبية ، ويلعب في هذا الإطار عامل الدين المعيار الأساسي حيث يعاني هؤلاء من التهميش والعنصرية بناءا على ديانتهم وأصولهم ، وأن هذه المعاملات العنصرية تدفع بهؤلاء في بعض الأحيان نحو انتهاج سلوكيات عنيفة نتيجة إحساسهم بالرفض والاحتقار ، وتفاقمت هذه المشكلة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث تضاعف إحساس الأوروبيين بالخطر من المهاجرين المسلمين واشتدت ظاهرة الاسلاموفوبيا في أوروبا. ومنه طرحت مسالة تواجد واندماج المسلمين في المجتمع الأوروبي قضايا وموضوعات للنقاش العام ، مثل مكانة الدين في الحياة العامة والتسامح الاجتماعي والعلمانية كسبيل وحيد للحداثة ، والهوية الأوروبية وغيرها.(غربي محمد ، وآخرون ، 2014 ، ص.160) كما ساهمت أيضا الممارسات الغير حضارية للتيارات والأحزاب اليمينية الأوروبية المتطرفة ، التي تجمع دائما بين الهجــرة والتطرف والإجرام في تفاقم ظاهرة العنصرية والرفض للمهاجرين.(دخالة مسعود ، 2014 ، ص.143).

ثالثا- تأثير التهديدات اللا تماثلية على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط:

لقد أصبحت التهديدات اللا تماثلية خاصة الهجرة غير الشرعية من أكبر التهديدات في منطقة المتوسط ، وهي بذلك ترهن الأمن والاستقرار في المنطقة ، وتفاقمت هذه التهديدات والتحديات في السنوات الأخيرة ، حيث تصاعدت موجات الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى باتجاه شمال إفريقيا وأوروبا ، وهذا

ما أكد صحة التحذيرات التي أطلقها "نادي روما" في نهاية التسعينات، حول زحف جماعي بالملايين من صحاري إفريقيا الكبرى نحو أوروبا.(شاكر ظريف، 2016، ص.11، 12) وأكدته العديد من المنظمات الدولية في إحصائياتها، حيث رصدت الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي، تدفق غير مسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين، حيث بلغ 25.000 مهاجر غير شرعي خلال أربعة أشهر الأولى فقط من سنة 2014.(مطاوع محمد، 2014، ص.22) وكان قد سجل أكبر نسبة سابقا سنة 2011 مع بداية ثورات الربيع العربي أين وصل إلى 140.000 مهاجر غير شرعي.(Paul Adams, 2014) وهذا ما يؤكد أن الواقع الأمني في منطقة المتوسط أصبح أقل صلابة، حيث اتضحت هشاشة المنظومات الأمنية للدول المنطقة بضفتيها الجنوبية والشمالية في مواجهة هذه التهديدات عموما والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص، ويتضح ذلك في العديد من مظاهر اللا أمن واللا استقرار التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تفاقم التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية:

-انتشار كبير لشبكات وعصابات نقل المهاجرين غير الشرعيين، سواء العصابات التي تنقل المهاجرين في الصحراء الإفريقية نحو الشمال براً، أو المختصة في نقلهم من سواحل الضفة الجنوبية للمتوسط عبر القوارب في البحر نحو السواحل الجنوبية للدول الأوروبية، فهذه الجماعات أصبحت أكثر احترافية في القدرة على تجنب مراكز الحراسة الأمنية واستخدام وسائل الاتصال المتطورة وغيرها من وسائل تسهيل نقل المهاجرين.

-ارتفاع نسب ممارسة الجريمة المنظمة بالنسبة للمهاجرين، حيث أصبحت ذات مستوى عابر للحدود الوطنية (جريمة عالمية)، وهو نمط جديد من حيث نوع الجريمة، وأسلوبها، وكيفية ارتكابها.(سلام احمد رشاد، 2010، ص.23، 24)

-انتشار مكاتب الوهم وكذا مواقع شبكات الانترنت والنصب الائتماني، وهي مكاتب وهمية من المفترض أنها تقوم على نقل العمالة نحو الخارج، فهي تغرر بضحاياها الراغبين في السفر والهجرة، من خلال التوقيع معهم على عقود عمل وهمية، حيث تجمع من هؤلاء المهاجرين مبالغ مالية معتبرة ثم تخلف بالتزاماتها تجاههم، فيتعرضون إلى عمليات نصب واحتيال تنتهي بهم إلى الاستغلال مثل امتهان أعمال قاسية أو خطيرة أو اللجوء إلى العنف والجريمة.

-ارتفاع نسبة المهاجرين المعرضين للموت غرقا في عرض البحر الأبيض المتوسط، وهي عبارة عن جرائم إنسانية تتحمل مسؤوليتها كل دول المنطقة. حيث شهدت العقود الأخيرة ارتفاع كبير جدا في نسبة المهاجرين المعرضين لخطر الموت غرقا في عرض البحر، فأكثر من 22.400 شخص قضوا وهم يحاولون الانتقال بالقوارب عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014، أما في سنة 2015 وحدها تم إحصاء 1.770 متوفي، وبذلك صنف من أكثر المعابر خطورة في العالم.(تقرير أممي، 2015، ص.20).

تأثير الهجرة غير الشرعية على استقرار المنظومة الأوروبية:

-ضعف التنسيق السياسي والأمني وإشكالية غياب اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع مسألة الهجرة غير الشرعية، خاصة بين الدول الأوروبية جنوب المتوسط الأكثر تضررا من المهاجرين، والدول الأوروبية في الشمال الأقل تضررا.(مطاوع محمد، 2014، ص.24) وتعتبر قضية الأعباء المالية أكبر إشكالية في هذا

الإطار.(Bonnici Therese, 2014) وهو ما انعكس على إرادة وقدرة الدول الأوروبية مشتركة في مواجهة الظاهرة بجدية وبسياسات أكثر فعالية ، ومن جهة ثانية ضعف جهود الدول العربية في الضفة الجنوبية أيضا في هذا الإطار ، خاصة وأن بعضها يعاني من غياب الاستقرار السياسي والأمني بعد ثورات الربيع العربي مثل ليبيا وتونس ومصر.

-تقدم قضية الهجرة غير الشرعية في أولويات الأجندة الأمنية الأوروبية ، حيث أصبحت أولوية الأولويات في السنوات الأخيرة ، بعد أصابت السياسات الأوروبية باختلالات عميقة في مجال التوافق الأوروبي حول أولوية التهديدات الأمنية والآليات الضرورية الواجب اعتمادها. حيث تمخض عن ذلك تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية تعرف باسم FRONTEX في 26 أكتوبر 2004 ، ثم تبني ما عرف بالاقتراب العالمي للهجرة Global Approach to Migration سنة 2005 ، والذي مثل بعد خارجي جديد للسياسة الأوروبية المشتركة للهجرة ، من خلال عدم تركيزه على التعامل الأمني فقط لمواجهتها والدخول في شراكات حقيقة للحد من تدفق المهاجرين.(مطاوع محمد ، 2014 ، ص.30.31) وذلك من أجل دعم التعاون من الناحية العملية وتنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء في ظل التزايد الرهيب لعدد المهاجرين إلى أوروبا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي.

رابعا- السياسات المعتمدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط:

لمدى عقود من الزمن في إطار التعاون الأورو-متوسطي والأورو-مغاربي تعاملت منظـومات التعاون المشتركة شمال جنوب على غرار مسار برشلونة وما قبلها في محاربة الهجرة غير الشرعية ، من خلال الإجراءات الأمنية البحتة ، والتي اعتمدت أساسا على المواجهة الأمنية لحماية الحدود من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين ، غير أن تلك السياسات لم تحقق الأهداف المنشودة ، وعلى العكس من ذلك استمرت الهجرة في ارتفاع نسبها عام بعد عام. وبلغت خطورتها مستويات كبيرة جدا حيث أكدت بعض الإحصائيات لمنظمات غير حكومية بان ضحايا الهجرة غير الشرعية أكثر من ضحايا الإرهاب ، فقد غرق حوالي 30.000 مهاجر غير شرعي.(عمروش عبد الوهاب ، 2014 ، ص.220) ولأجل ذلك تغيرت السياسات التعاونية شمال جنوب في المتوسط نحو إستراتيجية أشمل تقوم على المزاوجة بين السياسات الأمنية العلاجية ، وسياسات أخرى لأكثر أهمية وعمق وهي السياسات التنموية الوقائية ، وذلك على غرار مجموعة 5+5 وسياسة الجوار الأوروبية ، والاتحاد من أجل المتوسط.

السياسات العلاجية (المواجهة الأمنية):

-اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود ، والرفع من مستوى التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين دول ضفتي المتوسط ، حيث قرر قادة الاتحاد الأوروبي اعتماد إطار استراتيجي شامل جديد للتعامل مع المهاجرين ، انطلاقا من تاريخ 18 نوفمبر 2011 عرف باقتراب الاتحاد الأوربي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة The New EU Global Approach To Migration And Mobility (GAMM).(Eisele, P.04) والذي كان يهدف إلى تقليل المخاوف الأمنية من الهجرة ، غير أن السياسات والواقع أثبتا عكس ذالك ، حيث تحولت قضية الهجرة غير الشرعية في أوروبا إلى قضية أمنية ، تتطلب استمرار تعزيز الإجراءات الأمنية الصارمة في مجار حراسة الحدود البحرية الجنوبية.

-الاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة ووسائل المراقبة البحرية من طرف معظم الدول الأوروبية الجنوبية (اليونان ، ايطاليا ، فرنسا ، اسبانيا)، لمراقبة الحدود وتزويدها بأجهزة الإنذار المبكر (إنشاء بنك معلومات أوروبي)، ومضاعفة عدد المختصين العاملين على تلك الأجهزة للتحكم في تدفقات المهاجرين ونقلهم إلى أماكن التجميع (معسكرات الاحتجاز) التي جاءت في القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوربي سنة 2008 ، وذلك تمهيدا لترحيلهم إلى بلدانهم.(سلام احمد رشاد ، 2010 ، ص.30) وفي هذا الإطار طالبت ألمانيا وبريطانيا نقل مراكز التجميع هذه إلى دول شمال إفريقيا من أجل التقليص من المسؤولية الاتحاد الأوروبي.

-تشديد العقوبات الموجهة ضد عناصر شبكات وعصابات تهريب البشر ، وكذا وضع قواعد للهجرة والتوسع التدريجي في خلق قواعد شرعية لها بما يتوافق مع السياسات الداخلية للدول الأوروبية.(سلام أحمد رشاد ، 2010 ، ص.30) وهو ما من شأنه توجيه المهاجرين نحو القنوات الشرعية وتقليص اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

السياسات الوقائية (دعم التنمية):

-اعتبار التنمية في دول جنوب المتوسط المخرج الأساسي لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتزايدة بوتيرة سريعة ، ومن أجل ذلك انطلقت المساعي الأوروبية من ضرورة تحقيق تنمية سياسية في هذه الدول ، وتتطلب إقامة أنظمة حكم ديمقراطية تقوم على أساس احترام الحقوق والحريات الأساسية ، وتمكين الأفراد من المشاركة في الحكم باعتماد سياسات الانفتاح والحكم الراشد ، وتتدعم بتنمية اقتصادية هادفة إلى استغلال أفضل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية الكبيرة لدول شمال إفريقيا والصحراء ، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية بتطوير الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات ، للقضاء على البطالة وتحسين مستوى المعيشة ، وكذا التنمية الاجتماعية للقضاء على التهميش وتحسين مستوى التعليم والصحة وكل الأسباب العميقة التي تجعل المواطن يفكر في الهجرة.

-حاولت من جهتها الدول الإفريقية أيضا في العديد من المبادرات دعم الجهود التنموية على أراضيها جنبا مع جنب مع الجهود الأوروبية ، وتعتبر الإستراتيجية الإفريقية المعلن عنها في اجتماع الجزائر في أفريل 2006 تحت عنوان "الهجرة والتنمية" أهم مبادرة في هذا الإطار ، والتي تأسست على أربع نقاط أساسية هي: أولا/ الهجرة والتنمية. ثانيا/ الهجرة والسلم والأمن والاستقرار. ثالثا/ الهجرة وحقوق الإنسان. رابعا/الهجرة والموارد البشرية.(عمروش عبد الوهاب ، 2014 ، ص.223 ، 224) غير أن الدول الإفريقية أثبتت بكل وضوح فشلها في كل مخططاتها التنموية نظرا لغياب الإرادة والجدية والإمكانيات.

-هندسة استراتيجيات هادفة إلى إدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية ، لتفادي النظر إليهم كعبء على الدولة وكخطر على المجتمع ، مع مراعاة مصالح الدول وسيادتها وأمنها ، ويخضع في هذا الإطار المهاجرين إلى فترات من اختبار المواطنة ، حيث يستفيد من فترة إقامة تجريبية تحت المراقبة قابلة للتجديد من أجل تحديد مستوى اندماجه في المجتمع ومدى قابلية تقنين أوضاعه نهائيا.

خامسا- مستقبل أمن المتوسط في ظل تنامي الهجرة غير الشرعية:

رغم جهود التعاون الأمني المبذولة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية في المتوسط خلال عقود من الزمن، غير أن أمواج المهاجرين بقيت تتضاعف سنويا، وهذا ما يؤكد فشل السياسات المعتمدة في هذا الإطار، ويتضح ذلك من خلال العديد من المؤشرات.

مؤشرات فشل سياسات مواجهة الهجرة غير شرعية وانعكاسها على أمن المتوسط: هناك بعض المؤشرات التي تنبئ بفشل السياسات المعتمدة في منطقة المتوسط لمحاربة الهجرة غير شرعية، واستمرار تدفق المهاجرين بنسب كبيرة تأثر بشكل جدّي على الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

-الجهود المبذولة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط محدودة جدا وغير متكافئة مع حجم الهجرة وقوة تدفق المهاجرين، فمعظم دول جنوب أوربا تفتقد للإمكانيات اللازمة لمراقبة حدودها البرية وشواطئها البحرية، وذلك في ظل غياب إستراتيجية أوروبية إفريقية مشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

-غياب الثقة والتملص من المسؤولية بين الطرفين الأوروبي والإفريقي، تعتبر الأعباء المالية أكبر إشكالية تعيق جهود التعاون والتنسيق لمكافحة الظاهرة حيث ترفض دول أوروبا الشمالية تحمل تلك الأعباء العالية التي تحاول أن تفرضها دول أوروبا في الجنوب، وهي المتضرر الأكبر خاصة اليونان وايطاليا واسبانيا.

-غياب الإرادة لدى الدول الإفريقية في الشمال (الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المغرب)، حيث تعتبر هذه الدول دول إرسال (بالنسبة لمواطنيها المهاجرين نحو أوروبا) ودول عبور أيضا (بالنسبة لرعايا الدول الإفريقية)، فهي لا تبذل مجهودات كبيرة في مراقبة حدودها البحرية، وتدعو دائما الدول الأوروبية لتمويلها من أجل القيام بهذا الدور.

-عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة شمال إفريقيا بعد ثورات الربيع العربي (منذ سنة 2011)، حيث أصبحت الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة تشجع بشكل كبير على الهجرة، فقد شهدت السواحل الايطالية وحدها سنة 2014 استقبال حوالي 170.000 مهاجر غير شرعي.(تقرير أممي، 2015، ص.20).

شروط نجاح سياسات محاربة الهجرة غير الشرعية وتعزيز أمن المتوسط:

-ضرورة تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين دول المتوسط فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها كل دولة أوروبية، حتى وان كانت الحصة محدودة فإنها ستساهم بنسبة في الحد من الظاهرة إلى جانب الإجراءات الأمنية الأخرى.

-تطوير إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول تصدير الهجرة، تساهم فيها الدول الأوروبية مساهمة مادية، تعمل على وضع سياسات تنموية مستديمة أكثر فاعلية من خلال خلق مشاريع وإنجازات ملموسة تدعم استقرار المهاجرين في موطنهم الأصلي، وتساهم عمليا في خلق فرص الشغل للمهاجرين، وتساهم في تقليص نسب الفقر وتقليص الفوارق المجتمعية وانسداد الأفق، وتقوم على أسس احترام حقوق الإنسان وحفظ كرامة المهاجرين.(غربي محمد، وآخرون، 2014، ص.54.55).

-ضرورة تخلص الدول الأوروبية من سياسة الهجرة الانتقائية، القائمة على أساس اختيار المهاجرين ذوي الشهادات والكفاءات المهنية وإعطائهم فرص للعمل والتسوية القانونية والإدماج في المجتمع الأوروبي وحرمان المهاجرين الآخرين منها، فهذه السياسة أصبحت وسيلة ممنهجة لاستنزاف الكفاءات والأدمغة من

الدول النامية وهي التي تحتاجها في مسارها التنموي ، فالدول الإفريقية تفقد سنويا أكثر من 25 ألف من حاملي الشهادات الجامعية لصالح الدول الأوروبية.

خاتمة:

أثبتت السياسات والجهود المبذولة لمحاربة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط محدوديتها وعدم كفايتها ، فدول المنطقة فشلت في خلق تعاون استراتيجي فعال فيما بينها لمواجهة الظاهرة ، وذلك لأن جهودها اتسمت بالتملص من المسؤولية ، والتهرب من تحمل الأعباء المالية اللازمة من أجل تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع ، فرغم رفع مستوى التعاون في الجانب الأمني ، غير أن محاربة هذه الظاهرة كانت تتطلب سياسات أكثر عمقا ، وتتطلب استراتيجيات تقوم على إحداث إصلاحات عميقة في دول شمال ووسط إفريقيا ، تترتب عنها انطلاقة فعلية لتنمية مستديمة في المنطقة تعالج المشاكل الجذرية التي كانت سببا في إنتاج الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع:

-الأشخم ، موسى(2007). الهجرة غير الشرعية المشكلة والبعاد. مجلة دراسات. العدد 28.

-المنجد الأبجدي(1989). ط 7. معاجم دار المشرق.

-بشير ، هشام(2010). الهجرة العربية غير الشرعية الى أوروبا: أسبابها ، تداعياتها ، سبل مواجهتها. مجلة السياسة الدولية. العدد 179.

-بيليس جون ، وسميث ستيف(2004). عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. ط1. مركز الخليج للأبحاث. دبي. الإمارات العربية المتحدة.

-تقرير(2008). عمل الدول العربية والأوروبية الشريكة حول الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة ، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة واليوروبول وفرونتكس بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين.

-تقرير(2015). الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة. المنظمة العالمية للهجرة والأمم المتحدة (ESCWA). متوفر على الموقع: https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf

-تقرير(2017). متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. الجمعية العامة للأمم المتحدة.

-جلبي ، علي عبد الرزاق(2005). علم اجتماع السكان. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.

-دخالة ، مسعود(2014). واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها. المجلة الجزائرية العامة. العدد 05.

-سلام ، احمد رشاد(2010). المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية. مداخلة في ندوة الهجرة غير الشرعية. الرياض.

-شاكر ، ظريف(2016). معضلة الهجرة غير السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 13.

-عبد الرحمان ، أسامة(2011). علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي. ط1. مصر.

عمروش ، عبد الوهاب(2014). الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية. ط1. ابن النديم للنشر والتوزيع. الجزائر.

-غربي ، محمد وآخرون(2014). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة. ط1. ابن النديم للنشر والتوزيع. الجزائر.

-مجدوب ، عبد المؤمن(2014). ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 10.

-مطاوع ، محمد(2014). الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات. مجلة المستقبل العربي.

Bonnici, Therese(2014). « 823 % Increase in Illegal Immigration to Italy » Independent. -<http://www.independent.com.mt/articles/2014-05-15/news/>.

Cornu, Gérard(1987). Vocabulaire Juridique. Association Henri Capitant..

-Eisele, «The External Dimension of the EU's Migration Policy-Towrads a Common EU and Rights-Based Approach to Migration».

-Paul, Adams(2014). Migration Surge Hits EU as Thousands Flock to Italy,». <http://www.bbc.com/news/world-europe-27628416>.